

واعلم ان وجه الميراث على الاجتهاد لا ينافيه بل يخففه
فان ذلك اصار العبد بوجه ميراثه والوجه
لاننا في كوننا قادرين على ان نملك الاشياء
وليس هو وانما ما ضار به الا اننا نملكه
للمسائل
فيلزم من التوجه بل هو لان قدرته بما وان كانت اعم من قدرة العبد لعلها
لاستقلاله ويمتساويان في الاستقلال باننا نغيره في ذلك الميراث والواحد
الواحد وحده حقيقة لا يقبل تفاوت فاذا التقديران بالنسبة الى التفاضل وجود
منه الميراث ونزع السوية ايما التفاوت في امور اخرى جرت عن من الميراث وان كان
كذلك في الميراث فيكون ينع مراد استعداد و مراد العبد من اجتماع القدرتين
ولا مانع ان القدرتين متساويتان في الاستقلال باننا نغيره في ذلك الميراث بل هما
متفاوتتان في النوع والصفة ولذلك بقدر قدرته مساوية في ذلك الميراث
فقد راعى في تلك الميراث لو كانت القدرتان متساويتان في الميراث
وليس كذلك وايضا الضعيف في رعايته بقدر فعله بالاستقلال بقدر رعايته القوية
والقوية بقدر علمه من ذلك الفعل وسواء في ذلك من القوى وسواء في ذلك
ما خرج من دليل التفاضل في ابطال كون الاله الاثنين واحدا وسواء في ذلك
تفرقت متساوية في القدرة بلا تفاوت وبعينها لا يثبت في ذلك الميراث
والمشغول اما الاول فهو ان العبد لا يملك الحق للمعقولة مع ان افعال العبد باضيا
من المعقول والمنقول اما الاول في المعقول فهو ان العبد لم يكن مختارا في تلك
من الفعل والترك في تلك الميراث لانها يكون افعال جارية تجري افعال الحوادث
واللازم بطلان العقل والتفوق ان العبد ليس يتبع واجيب بان ما ذكرتم من ذلك
الانراة لو جاز ان الفعل المأمور به عند السرا، داعية الفعل وداعية الترك
فيقولون

مختلفة
فان ذلك اصار العبد بوجه ميراثه
لاننا في كوننا قادرين على ان نملك الاشياء
وليس هو وانما ما ضار به الا اننا نملكه
للمسائل
فيلزم من التوجه بل هو لان قدرته بما وان كانت اعم من قدرة العبد لعلها
لاستقلاله ويمتساويان في الاستقلال باننا نغيره في ذلك الميراث والواحد
الواحد وحده حقيقة لا يقبل تفاوت فاذا التقديران بالنسبة الى التفاضل وجود
منه الميراث ونزع السوية ايما التفاوت في امور اخرى جرت عن من الميراث وان كان
كذلك في الميراث فيكون ينع مراد استعداد و مراد العبد من اجتماع القدرتين
ولا مانع ان القدرتين متساويتان في الاستقلال باننا نغيره في ذلك الميراث بل هما
متفاوتتان في النوع والصفة ولذلك بقدر قدرته مساوية في ذلك الميراث
فقد راعى في تلك الميراث لو كانت القدرتان متساويتان في الميراث
وليس كذلك وايضا الضعيف في رعايته بقدر فعله بالاستقلال بقدر رعايته القوية
والقوية بقدر علمه من ذلك الفعل وسواء في ذلك من القوى وسواء في ذلك
ما خرج من دليل التفاضل في ابطال كون الاله الاثنين واحدا وسواء في ذلك
تفرقت متساوية في القدرة بلا تفاوت وبعينها لا يثبت في ذلك الميراث
والمشغول اما الاول فهو ان العبد لا يملك الحق للمعقولة مع ان افعال العبد باضيا
من المعقول والمنقول اما الاول في المعقول فهو ان العبد لم يكن مختارا في تلك
من الفعل والترك في تلك الميراث لانها يكون افعال جارية تجري افعال الحوادث
واللازم بطلان العقل والتفوق ان العبد ليس يتبع واجيب بان ما ذكرتم من ذلك
الانراة لو جاز ان الفعل المأمور به عند السرا، داعية الفعل وداعية الترك
فيقولون

وغيره
فان ذلك اصار العبد بوجه ميراثه
لاننا في كوننا قادرين على ان نملك الاشياء
وليس هو وانما ما ضار به الا اننا نملكه
للمسائل
فيلزم من التوجه بل هو لان قدرته بما وان كانت اعم من قدرة العبد لعلها
لاستقلاله ويمتساويان في الاستقلال باننا نغيره في ذلك الميراث والواحد
الواحد وحده حقيقة لا يقبل تفاوت فاذا التقديران بالنسبة الى التفاضل وجود
منه الميراث ونزع السوية ايما التفاوت في امور اخرى جرت عن من الميراث وان كان
كذلك في الميراث فيكون ينع مراد استعداد و مراد العبد من اجتماع القدرتين
ولا مانع ان القدرتين متساويتان في الاستقلال باننا نغيره في ذلك الميراث بل هما
متفاوتتان في النوع والصفة ولذلك بقدر قدرته مساوية في ذلك الميراث
فقد راعى في تلك الميراث لو كانت القدرتان متساويتان في الميراث
وليس كذلك وايضا الضعيف في رعايته بقدر فعله بالاستقلال بقدر رعايته القوية
والقوية بقدر علمه من ذلك الفعل وسواء في ذلك من القوى وسواء في ذلك
ما خرج من دليل التفاضل في ابطال كون الاله الاثنين واحدا وسواء في ذلك
تفرقت متساوية في القدرة بلا تفاوت وبعينها لا يثبت في ذلك الميراث
والمشغول اما الاول فهو ان العبد لا يملك الحق للمعقولة مع ان افعال العبد باضيا
من المعقول والمنقول اما الاول في المعقول فهو ان العبد لم يكن مختارا في تلك
من الفعل والترك في تلك الميراث لانها يكون افعال جارية تجري افعال الحوادث
واللازم بطلان العقل والتفوق ان العبد ليس يتبع واجيب بان ما ذكرتم من ذلك
الانراة لو جاز ان الفعل المأمور به عند السرا، داعية الفعل وداعية الترك
فيقولون